

[الملخص التنفيذي]

مصر: الخسائر المحتملة في الإيرادات المرتبطة في التلاعب بالفواتير التجارية

يونيو، ٢٠١٩

الملخص التنفيذي

يحلل هذا التقرير إحصاءات التجارة الثنائية في مصر لعام ٢٠١٦ (وهو آخر عام توفر فيه البيانات اللازمة والكافية)، والتي قامت بنشرها الأمم المتحدة (كومتريد). سمح التحليل المفصل لتدفقات التجارة الثنائية المصرية في كومتريد إلى حساب ثغرات وفجوات القيمة التجارية التي تشكل أساسًا لتقديرات التضليل والتلاعب بالفواتير التجارية. تمثل فجوات الاستيراد الفرق بين قيمة البضائع التي أبلغت مصر أنها استوردتها من الدول الشريكة لها وتقارير التصدير المقابلة من جانب الشركاء التجاريين لمصر. وتمثل فجوات التصدير الفرق بين قيمة ما تصفه مصر بأنه تم تصديره وبين ما يشير إليه شركائها على أنه مستورد.

وبالإضافة إلى تحديد الفجوات التجارية في واردات مصر وصادراتها مع شركائها لعام ٢٠١٦، قدر التقرير أيضًا الخسارة المحتملة في الإيرادات الضريبية المرتبطة بهذه الفجوات. ويوضح التقرير بأن الخسارة المحتملة في الإيرادات الحكومية المصرية تبلغ حوالي ١.٦ مليار دولار أمريكي لعام ٢٠١٦. لوضع هذا الرقم في السياق، يمثل هذا المبلغ ٤.١ في المئة من قيمة إجمالي تحصيل الإيرادات الحكومية المصرية في عام ٢٠١٦. وبعبارة أخرى، بلغت الفجوة المقدرة في قيمة جميع الواردات والصادرات المتلاعب بها ٨.٥ مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ١٠.٥ في المائة من إجمالي تجارة البلاد والبالغة ٨٠.٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٦.

أن إجمالي الإيرادات المحتمل أنها ضائعة تقدر ب ١.٦ بليون دولار أمريكي وتتكون من واردات وصادرات التي تم التلاعب أو تزوير وثائقها. ويمكن تقدير قيمة الجزء المحتمل أنه تم فقده من الإيرادات الحكومية نتيجة للتلاعب والتزوير الوثائق في ٢٠١٦ ل ١.٢ بليون دولار أمريكي. حيث يمكن تقسيم هذا المبلغ إلى الأجزاء التالية: ضريبة القيمة المضافة غير المحصلة (٤١٠ ملايين دولار أمريكي)، الرسوم الجمركية غير المحصلة (٣٥٨ مليون دولار أمريكي) وضريبة دخل الشركات غير المحصلة (٤٢٨ مليون دولار أمريكي). في عام ٢٠١٦، بلغت الإيرادات المحتمل أنها ضائعة نتيجة للتلاعب في الوثائق الصادرات حوالي ٤٠٤ مليون دولار أمريكي. يمكن تقسيم هذا المبلغ إلى أجزاء التالية: ضريبة دخل الشركات غير المحصلة (١٨١ مليون دولار أمريكي) وضريبة غير محصلة من مدفوعات الإتاوات (٢٢٣ مليون دولار أمريكي) (انظر إلى الجدول رقم ٢).

[النص مأخوذ من المخطط الرسوم المعلوماتية]

الخسائر المقدرة في إيرادات الضرائب نتيجة إلى التلاعب بالفواتير التجارية في مصر، ٢٠١٦
ضريبة دخل الشركات غير المحصلة، ٤٢٨ مليون دولار أمريكي
ضريبة القيمة المضافة غير المحصلة، ٤١٠ مليون دولار أمريكي
الرسوم الجمركية غير المحصلة، ٣٥٨ مليون دولار أمريكي
الإتاوات غير المحصلة، ٢٢٣ مليون دولار أمريكي
ضريبة الدخل غير المحصلة للشركات، ١٨١ مليون دولار أمريكي
الإيرادات المفقودة بسبب الواردات الضائعة، ١.٢ مليار دولار أمريكي
الإيرادات المفقودة بسبب الصادرات المتناقصة، ٠.٤ مليار دولار أمريكي
١.٦ مليار دولار أمريكي
المرجع: البيانات التجارية للأمم المتحدة (كومتريد). ومعدلات التعريفات الجمركية للحل العالمي المتكامل للتجارة؛ حيث تم تقريب الأرقام.

Infographic translation

US\$1.6 billion

١.٦ مليار دولار أمريكي

Estimated tax revenue loss due to trade misinvoicing in Egypt, 2016

الخسائر المقدرة في إيرادات الضرائب بسبب التلاعب في الفواتير التجارية في مصر، ٢٠١٦

Uncollected corporate income tax, 428 Million dollars

ضريبة دخل الشركات غير المحصلة، ٤٢٨ مليون دولار أمريكي

Uncollected VAT 420 Million dollars

ضريبة القيمة المضافة غير المحصلة ٤٢٠ مليون دولار أمريكي

Lost revenue due to mispriced imports 1.2 billion dollar

الإيرادات المفقودة بسبب سوء التسعير الواردات ١.٢ مليار دولار أمريكي

uncollected custom duty 358 million dollars

الرسوم الجمركية غير المحصلة ٣٥٨ مليون دولار أمريكي

uncollected royalties 223 Million dollars

الإتاوات غير المحصلة ٢٢٣ مليون دولار أمريكي

Lost revenue due to mispriced exports 0.4 billion dollar

إيرادات ضائعة بسبب سوء التسعير الصادرات ٠.٤ مليار دولار أمريكي

uncollected income company tax 181 Million dollar

ضريبة دخل الشركات الغير محصلة ١٨١ مليون دولار أمريكي

يحدث التضليل والتلاعب في الفواتير التجارية بأربعة طرق: البخس في قيم الفواتير للواردات أو الصادرات، والمغلاة في قيم الفواتير للواردات أو الصادرات. في حالة البخس في قيم الفواتير المستوردة، يتم تحصيل ضرائب القيمة المضافة والرسوم الجمركية بشكل ناقص ويرجع ذلك إلى البخس في تقييم السلع على فواتير. عند حدوث مغلاة في قيم الفواتير المستوردة (أي عندما تدفع الشركات أكثر مما هو متوقع للمنتج)، تكون إيرادات الشركات أقل، مما يجعل مستويات الدخل الخاضعة للضريبة أقل وبالتالي يتم دفع ضريبة دخل أقل. في حالات البخس في قيم الفواتير الخاصة بالتصدير، تحصل الشركة المصدرة على إيرادات أقل مما كان متوقعًا، وبالتالي تبلغ عن دخل للضريبة أقل، وبالتالي تدفع ضريبة دخل أقل.

يمكن تقسيم إجمالي الثغرات الخاطئة المتعلقة بالواردات في عام ٢٠١٦ من خلال النظر إلى البخس في قيم الفواتير المستوردة (٣.٢ مليار دولار أمريكي) ومغلاة في قيم الفواتير المستوردة (٢.٦ مليار دولار أمريكي). تمثل هذه الأرقام القيمة المقدرة للفجوة بين ما أبلغت عنه مصر وشركائها التجاريين. تمثل الخسارة المقدرة في الإيرادات الحكومية مجموعة جزئية من هذه المبالغ وتستند إلى معدلات ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١٦ (١٣.٠ في المائة)، الرسوم الجمركية في عام ٢٠١٦ (بحسب بيانات المأخوذة من معدلات التعريف الجمركية للحل العالمي المتكامل للتجارة) وضرائب الدخل على الأرباح في عام ٢٠١٦ (١٦.٣ في المائة)، والتي يتم تطبيقها بعد ذلك على فجوة القيمة. بلغت فجوات التلاعب في الفواتير التجارية للصادرات إلى ١.١ مليار دولار أمريكي وذلك بسبب التبخيس في قيمة فواتير الصادرات و ١.٦ مليار دولار أمريكي بسبب الزيادة في قيمة فواتير الصادرات. حيث ضرائب دخل الشركات المفقودة في عام ٢٠١٦ تقدر في (١٦.٣ في المائة) وتقدر الإتاوات (٢٠.٠ في المئة) من ثم يتم تطبيقها على مبالغ الفواتير المصدرة لحساب الإيرادات الحكومية المفقودة (انظر الجدول ٢).

وتشمل الدراسة أيضا المزيد من التعمق في الإيرادات الضرائب البالغة ٣٥٨ مليون دولار أمريكي من الرسوم الجمركية التي تُقدر مصر ضياعها بسبب البخس في قيم الفواتير المستوردة لعام ٢٠١٦ من خلال فحص الواردات وفقاً للمجموعات الرئيسية للسلع كما هو مدرج بين رموز منتجات نظام الأمم المتحدة المنسق على مستوى مكون من خانتين. وقمنا بدراسة واردات مصر لتحديد منتجات معينة يمكن أن تكون معرضة بشكل خاص لخطر التلاعب بالفواتير التجارية في عام ٢٠١٦ (انظر الشكل ٢).

وقمنا أيضاً في دراسة واردات مصر في عام ٢٠١٦ لتحديد شركاء تجاريين الذين معرضون لخطر كبير بسبب التضليل التجاري سواء من حيث النسبة المئوية لإجمالي الواردات إلى مصر، وكذلك من حيث قيم عملاتها بالدولار الأمريكي من عائدات الجمارك المفقودة. الفواتير المتساهلة للواردات هي الأكثر عرضة إلى أن تشكل خطراً في خسارة العائد بالقيمة الدولار الأمريكي وتتضمن الزيوت الأساسية (نظام الأمم المتحدة المنسق ٣٣) تقدر بمبلغ ٢٠٢.٥ مليون دولار أمريكي والمركبات (نظام الأمم المتحدة المنسق ٨٧) تقدر بمبلغ ٢١.١ مليون دولار أمريكي والآلات (نظام الأمم المتحدة المنسق ٨٤) تقدر بمبلغ ١٢.٨ مليون دولار أمريكي واللحوم (نظام الأمم المتحدة المنسق ٢) تقدر بمبلغ ١٢.٣ مليون دولار أمريكي (انظر للشكل ٢). وشملت البلدان الشريكة المرتبطة بأكبر قيم محتملة للخسائر بالدولار إيرلندا (١٤٥.٦ مليون دولار أمريكي)، والصين (٨٥.٤ مليون دولار أمريكي) وسويسرا (٢٨.٢ مليون دولار أمريكي) (انظر الشكل ٣).

بالنظر إلى خسائر في الإيرادات من كلا الجانبين: الفواتير المتساهلة للواردات لمصر وشركائها التجاريين، نجد أن الزيوت الأساسية (نظام الأمم المتحدة المنسق ٣٣) المستوردة من إيرلندا شكلت خطراً كبيراً في عام ٢٠١٦. تم تسليط الضوء أيضاً على الفواتير المتساهلة المرتبطة بواردات الزيوت الأساسية (نظام الأمم المتحدة المنسق ٣٣) من كلاً من سويسرا وهولندا خطر محتمل لخسائر في الإيرادات، بالإضافة إلى أن ما يقرب من نصف إجمالي الواردات من الصين معرضة لخطر خسائر في الإيرادات (انظر للشكل ٤).

نختم بإدراج سلسلة من الخطوات التي يمكن أن تتخذها مصر على المستوى الوطني والدولي لمعالجة مشكلة التضليل والتلاعب في الفواتير التجارية بشكل خاص ومشكلة التدفقات المالية غير المشروعة بشكل عام. تنتمي المنظمة العالمية للنزاهة المالية على مصر لكونها عضواً في مجموعة العمل المالي المعنية بالإجراءات المالية العالمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي هيئة إقليمية لمجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية في مايو ٢٠٠٩ وتقديمها التقارير القطرية في أكتوبر ٢٠١٨. فيما يتعلق بمسألة الملكية النفعية (التي تتطلب تحديد المالكين الحقيقيين للشركات)، اعتمدت مصر قانون مكافحة غسل الأموال، أو القانون رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢، والذي يتناول الملكية الانتفاع. توصي المنظمة العالمية للنزاهة المالية مصر بأن تنظر في جعل تشريعها الخاص بالملكية النفعية جزءاً من قانونها الجمركي لأنه سوف تسمح للسلطات الجمركية المصرية بفهم ما إذا كانت حدودها تُستخدم لتسهيل أي نشاط تجاري غير المشروع وسوف تعطي للسلطات قوة إنفاذ القانون بمسار واضح عند متابعة التحقيقات المتعلقة بالاحتيال الجمركي. أما فيما يتعلق بتبادل المعلومات الضريبية، انضمت مصر إلى المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية (المنتدى العالمي) في عام ٢٠١٦، ولكن اعتباراً من نوفمبر ٢٠١٨ كانت هناك قيادة واضحة في متابعة التحقيقات المتعلقة بالاحتيال الرسوم الجمركية. تقرير حالة الالتزامات وضع مصر ضمن قائمة "الدول النامية التي لم يحدد لها تاريخ بعد" لأول تبادل تلقائي للمعلومات مع الدول الشريكة. توصي المنظمة العالمية للنزاهة المالية مصر بتحديد موعد للبدء التبادلي التلقائي للمعلومات، وأن على مصر نظر في التوقيع على دعم مبادرة أديس الضريبية، مجموعة مكونة من ٥٥ دولة ملتزمة بتعزيز تعبئة الإيرادات المحلية واستخدامها بشكل فعال وتحسين عدالة وشفافية وكفاءة وفعالية لأنظمتها الضريبية.

كما أن المنظمة العالمية للنزاهة المالية مصر أيضاً بأن تنظر في اعتماد أداة الإنترنت الخاصة بها - GFTTrade - التي صممتها المنظمة العالمية للنزاهة المالية لبناء نظام يسمح لسلطات الجمارك على اكتشاف التلاعب بالفواتير التجارية بشكل أفضل خلال حدوث المعاملات والقدرة على اتخاذ الخطوات التصحيحية في الوقت المناسب.

على الصعيد الدولي، المعهد العالمي للنزاهة المالية يوصي مصر باستخدام نفوذها الدبلوماسية في الساحة الدولية لدعم عدد من مبادرات السياسة التي تتطلب تعاوناً دولياً للحد من التدفقات المالية غير المشروعة. وأهمية بذل الجهود الدولية لزيادة الشفافية في النظام المالي العالمي، والتدابير المتعلقة بالحد من سرية الملاذات الضريبية والشركات المجهولة والجهود المبذولة للحد من تقنيات غسل الأموال. المعهد العالمي للنزاهة المالية يوصي مصر وقادة العالم باتخاذ خطوات استباقية لدعم الجهود الدولية الجارية بشأن هذه القضايا.

اقرأ التقرير الكامل (باللغة الإنجليزية) هنا.